توصيات المؤتمر الدولي الثانى للاقتصاد الاسلامي

عقد المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الاسلامي في اسلام اباد في الفترة من ٤ـ٨ جمادى الآخر ١٤٠٣هـ (١٩ـ٢٣مارس ١٩٨٣م) بعناية الجامعة الاسلامية باسلام اباد. وقد حضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ مشارك من الباكستان و ٦٠ مشاركا آخر من مختلف أنحاء العالم، ومن دول عديدة منها: بنغلاديش، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، السعودية، مصر، سوريا، الاردن، الامارات العربية المتحدة، الكويت، السودان، تركيا، نيجيريا، فرنسا، تونس.

افتتح المؤتمر رئيس جمهورية الباكستان الجنرال محمد ضياء الحق، ثم ألقى الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الاسلامى للتنمية (جدة، السعودية) الخطاب الرئيسى للمؤتمر.

لقد ساهم المؤتمر مساهمة واضحة بالتعريف بالاقتصاد الاسلامي داخلياً وخارجياً. وحظي بتغطية اعلامية شاملة. وكان المؤتمر مناسبة التقى فيها كثير من المتخصصين في مجال الاقتصاد الاسلامي، وسلطت فيه الاضواء على هذا الفرع المهم من فروع المعرفة.

وسوف تنشر أبحاث المؤتمر (المبينة عناوينها أدناه) وتقاريره والمناقشات التى دارت فيه والمحاضرات العامة التى ألقيت بمناسبته، في مطبوعات تسهم، باذن الله، في اثراء علم الاقتصاد الاسلامي الناشىء.

وقد ختم المؤتمر أعماله باصدار البيان التالي:

البيان الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الاسلامي

بحمد الله تعالى، انعقد المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الاسلامي في مدينة اسلام اباد (الباكستان) خلال الفترة من ٤ـ٨ جمادى الآخرة عام ١٤٠٣ هـ (١٩ـ٢٣ مارس ١٩٨٣م) باشراف مدرسة الاقتصاد في الجامعة الاسلامية، (باسلام اباد).

ولقد تركز اهتمام المؤتمر على موضوعات التنمية، والتمويل، والتوزيع من وجهة النظر الاسلامية . وتمت مناقشة ٢٤ بحثا ألقيت خلال المؤتمر وعقدت حلقتان لمناقشة مفتوحة حول موضوع (استراتيجية التنمية في دولة اسلامية) وموضوع (تدريس الاقتصاد الاسلامي).

وألقيت محاضرتان عامتان إحداهما بعنوان (المدخل الاسلامي للتنمية) والأخرى (التطورات الحديثة في الاقتصاد الاسلامي). وتم تكوين خمس مجموعات عمل للتداول في أبحاث متصلة بالموضوعات الآتية:

١ ـ تدريس الاقتصاد الاسلامي.
٢ ـ المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق.
٣ ـ مشكلات المشاركة في الربح وحلولها.
٤ ـ قضايا تطبيقية في الزكاة والعشور.
٥ ـ استراتيجية التنمية في اطار اسلامي.

وأكد المشاركون في المؤتمر على أن الاسلام لايقتصر على تحديد العلاقة بين المرء وربه سبحانه وتعالى ولكنه يمدنا أيضا بارشاد شامل في ما يتعلق بنواحي الحياة جميعا.

ويدعو الاسلام الى الوفاء بجميع الاحتياجات المعنوية لكل بنى البشر بوصفهم خلفاء لله في الارض، كما يدعو الى اقامة نظام اجتماعى عادل، ويحض المسلمين على التعامل مع الناس كافة على أساس من العدل والاحسان. ويوجب الاسلام على الجماعة أن تمنع كل أشكال الظلم وأن تفي بالمتطلبات الأساسية لحياة لائقة للجميع، وأن تحقق الاعتماد على الذات والتنمية المتكاملة للأمة جميعها. ويعتبر فرض الزكاة، وتحريم الربا من أبرز الخصائص المميزه للاقتصاد الإسلامى. ولقد ظهر جليا من المناقشات ان نظاماً اقتصادياً قائماً على المبادىء الاسلامية لابد وان يؤدى الى تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، وتوزيع عادل للدخل والثروة، وفي هذا بلاشك إعادة لبناء الاقتصاد كله.

ولاحظ المشاركون في المؤتمر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات الاسلامية المعاصرة غير منسجمة مع النموذج الاسلامي. ذلك أن

قطاعات كبيرة من السكان في عدد من الدول الاسلامية تعاني من الفقر الشديد، كما ان هناك تفاوتاً فاحشاً في توزيع الدخل والثروة. ولقد كان للقوى الاستعمارية دور كبير في إفقار الدول الاسلامية، وإعاقة نموها الاقتصادى، وهى عملية ما زالت مستمرة بالعديد من الطرق المكشوفة والمستترة، مما يزيد من درجة اعتماد العالم الاسلامي على الآخرين. ولقد سنحت الفرصة للدول الاسلامية بعد أن حصلت على استقلالها ان تعيد تنظيم شئونها الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع التعاليم الاسلامية، غير ان معظم هذه الدول اتبعت للأسف نماذج أجنبية للتنمية بكل نتائجها المشؤومة. ولقد أكد المشتركون في المؤتمر على الحاجة الملحة لاعادة تقييم السياسات الا قتصادية والاجتماعية التي اتبعت حتى الآن، بغية إعادة توجيهها على هدى المبادىء الاسلامية.

واتفق المشتركون على ضرورة إعطاء الأولوية العظمى لتأمين ضروريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للافراد وللمجتمع، ولتحقيق الاعتماد على النفس في العالم الاسلامي ككل، ولتمكين المسلمين من القيام بدور الشهداء على الناس. وهذا يتطلب اتباع سياسات تستهدف ـ من بين ما تستهدف ـ توفير فرص كافية للعمل، حتى يتمكن الناس من تلبية حاجاتهم الاقتصادية عن طريق الدخل الذي يكسبونه بأنفسهم. وان نظام الزكاة يقدم المساعدة الضرورية لأولئك الذين لايستطيعون العمل، ولأولئك الذين لاتكفي دخولهم المكتسبة للوفاء باحتياجاتهم. ويرى المشتركون أنه لو تم تنظيم جميع العوامل التي تؤثر على عمليات الانتاج والمبادلة والتوزيع في المجتمع على أساس من المبادىء الاسلامية، فان نظام الزكاة وحده قد يكون كافياً لتوفير الضمان الاجتماعى لأولئك الذين يستحقون الزكاة. ومع ذلك فقد أدرك المجتمعون أنه نتيجة للاستغلال الاستعماري في الماضى ونتيجة لاتباع سياسات غير مناسبة، فان حجم مشكلة الفقر في عدد من الدول الاسلامية هو من الضخامة بحيث قد يتطلب تدعيم موارد الزكاة بموارد أخرى لتوفير الحاجات الأساسية للسكان. وفي نفس الوقت يجب البدء باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي من أجل إحداث اصلاحات تنظيمية وسواها الى الحد الذي يكفي للقضاء تماما على مشكلة الفقر

الجماعي .

واتفق المشتركون على أنه بالنظر الى التحريم الواضح للربا في الاسلام فان من الضروري إعادة تشكيل النظام النقدي والمالي في الدول الاسلامية على أساس آخر غير نظام الفائدة. وكانت وجهة النظر العامة بين المشتركين هى أن مبدأ المشاركة في الربح ، وهو ما تسمح به الشريعة الاسلامية ، يجب أن يكون هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد. وفي هذا الخصوص عبر المشتركون عن الرضا لأن بعض الخبرة في مجال النظام المصرفي غير الربوي تم اكتسابها بالفعل عن طريق تشغيل مؤسسات مالية لاربوية في عدد من الدول. ويأمل المشتركون في أن يتم الاسراع في هذه العملية وتعميمها في الفترة المقبلة.

وعبر المشتركون عن تقديرهم الكبير للدراسات التي قام بها الاقتصاديون المسلمون منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد ا لاسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) فقد أدت هذه الدراسات الى بلورة الأفكار حول موضوعات التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي ، والخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي ، والأهداف الاقتصادية لدولة إسلامية ، وأدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها مما يلزم لتحقيق تلك الأهداف. كما تمت دراسة موضوعات تتعلق بالاستقرار، والنمو والتوازن في نظام إسلامي ، كما أجريت دراسات كثيرة من أجل صياغة بديل علمي يحل محل النظام المصرفي والنقدي القائم على الفائدة. وفي هذا الخصوص عبر المشتركون عن تقديرهم العظيم للتقرير الخاص بالغاء نظام الفائدة والذي تقدم به مجلس الفكر الإسلامي الى حكومة الباكستان في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٠م ، والذي اشتمل على خطة عمل تفصيلية تستبدل بنظام الفائدة، في كل قطاعات الاقتصاد، أساليب أخرى تسمح بها الشريعة الاسلامية.

كما عبر المشتركون في المؤتمر عن تقديرهم للتقدم الذي تم إحرازه في مجال البحث التحليلي المتعلق بالاقتصاد الإسلامي ، وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرز في إقامة مؤسسات تأخذ على عاتقها مهمة التدريس والبحث في ميدان الاقتصاد الإسلامي ، مثل المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع

لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والمعهد الإسلامي للبحوث الذي انشأه البنك الاسلامي للتنمية بجدة، ومعهد البنوك والاقتصاد الإسلامي الذي أسسه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في قبرص، ومدرسة الاقتصاد التابعة للجامعة الاسلامية في (اسلام اباد).

وبالاضافة الى ذلك هناك ترتيبات من أجل تدريس الاقتصاد الاسلامي واجراء بحوث حوله في ما يقرب من أربع وعشرين جامعة في الدول الإسلامية . كما بدأت أقسام متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في أربع جامعات. ورحب المجتمعون بحرارة بإنشاء معهد دولي للاقتصاد الإسلامي أعلن عنه الرئيس الباكستاني في خطابه الافتتاحي للمؤتمر.

وشعر أعضاء المؤتمر بالحاجة الى تدعيم التقدم الذي حدث في هذا الخصوص، ودفعه الى الأمام. وبصفة خاصة، هناك حاجة الى تحقيق درجة أكبر من التنسيق بين الباحثين النظريين، وواضعي السياسات، وذوي الخبرة العملية، ولتحقيق هذه الغاية، وكذلك للاستفادة على نحو أفضل من مواهب الاقتصاديين المسلمين المقيمين في دول مختلفة في أنحاء العالم ، فإن المؤتمر يوصى بإنشاء جمعية دولية للاقتصاديين المسلمين تكون لها سكرتارية دائمة.

ولقد قام المؤتمر بتشكيل لجنة عهد اليها اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تأسيس هذه الجمعية والتعريف بها.